

Distr.: Limited
22 October 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ١٤٣ من جدول الأعمال

تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
عن أعمال دورتها السابعة والثلاثين

مشروع قرار

الدليل التشريعي بشأن قانون الإعسار للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

إن الجمعية العامة،

إذ تسلّم بما يكتسبه وجود نظم قوية وفعالة وكفؤة لتقنين الإعسار من أهمية بالنسبة
لجميع البلدان، كوسيلة لتشجيع التنمية الاقتصادية والاستثمار،

وإذ تلاحظ الإدراك المتزايد لما تكتسبه نظم إعادة التنظيم من أهمية بالغة في تحقيق
انتعاش الشركات والاقتصاد، وتطوير النشاط في مجال تنظيم المشاريع، والحفاظ على فرص
العمل وتوافر التمويل في سوق رأس المال،

وإذ تلاحظ كذلك ما تكتسبه مسائل السياسة الاجتماعية من أهمية بالنسبة لتصميم
نظام للإعسار،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن إتمام الدليل التشريعي بشأن قانون الإعسار للجنة الأمم
المتحدة للقانون التجاري الدولي واعتماده من قبل اللجنة في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، في
دورتها السابعة والثلاثين^(١)،

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٧ (A/59/17)، الفقرة ٥٥.

وإذ تؤمن بأن الدليل التشريعي، الذي يشمل نص القانون النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود، ودليل الاشتراع، الذي أوصت به الجمعية العامة في قرارها ١٥٨/٥٢ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، يساهم كثيرا في وضع إطار قانوني متسق بشأن الإعسار وسيكون مفيدا لكل من الدول التي لا يوجد لديها نظام فعال وكفؤ للإعسار والدول التي تقوم بإجراء عملية استعراض وتحديث لأنظمتها المتعلقة بالإعسار،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى قيام تعاون وتنسيق بين المنظمات الدولية العاملة في مجال إصلاح قانون الإعسار لكفالة تناسق ومواءمة ذلك العمل وتيسير وضع معايير دولية،

وإذ تلاحظ أن إعداد الدليل التشريعي كان موضوع مداولات ملائمة ومشاورات مستفيضة مع الحكومات ومع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال إصلاح قانون الإعسار،

١ - تعرب عن تقديرها للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي لإتمامها الدليل التشريعي بشأن قانون الإعسار واعتماده^(١)؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن ينشر الدليل التشريعي، وأن يبذل كل الجهود لكفالة التعريف بالدليل وإتاحته؛

٣ - توصي جميع الدول بأن تولي الدليل التشريعي الاعتبار اللازم عند تقييمها للفعالية الاقتصادية لنظمها المتعلقة بالإعسار وعند تنقيحها أو اعتمادها لتشريع ذي صلة بالإعسار،

٤ - توصي كافة الدول بمواصلة النظر في تطبيق قانون الأونسيتال النموذجي للإعسار عبر الحدود.